مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: العلاقة بين الاستثمار الخاص والعام وتأثيرهما في النمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة (2000 - 2021)
اسم الكاتب: سوسن فارس سرحان، خمي ناصر رشيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/10125
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Research Paper

The Relationship Between Private and Public Investment and Their Impact on Economic Growth in Malaysia for the Period (2000 – 2021)

Sawsan F. Sarhan[1]; Khamy N. Rasheed[2]
[(1&2)]College of Administration and Economics - University of Duhok- Iraq

Kurd.hajany@gmail.com

Corresponding author: Sawsan F. Sarhan, College of Administration and Economics - University of Duhok- Iraq

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2024.183443.1346

Article History: *Received*:3/12/2023; *Revised*:28/12/2023; *Accepted*:10/1/2024; *Published*: 1/6/2024.

Abstract

The research seeks to study the nature of the relationship between private and public investment and their impact on economic growth in Malaysia for the period 2000-2021. The economic measurement for this research took two stages, the first dealt with the time series stationarity test and the cointegration test using the (ARDL) method, while the second stage was devoted to measuring The relationship between the research variables in the long and short term using the random error correction model (ECM) and then measuring the causal relationship between the research variables.

The research found that there is a negative relationship with a significant effect between both public and private investment spending and the economic growth rate in Malaysia, and the existence of a significant positive relationship between total capital accumulation, and the total labor force with the economic growth rate in Malaysia. The research recommended working to develop the performance of local investments and increase their efficiency and integration with public investments.

Keywords
Public And Private Investment Spending, Economic Growth Rate, Malaysia.

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 43, No. 142
June 2024

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Zahraa A. M. T. Alnuaimi (2024)."The Role of Modern Financial Technologies Fintech in Achieving Banking Safety(An Analytical Study in A Sample of Arab Countries)". ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 43 (142), 168 -192 , https://doi.org/10.33899/tanra.2024.183443.1346

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

ورقة بحثية

العلاقة بين الاستثمار الخاص والعام وتأثيرهما في النمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة (٢٠٠٠ – ٢٠٢١)

سوسن فارس سرحان[١]؛ خمي ناصر رشيد[٢]

[١&٢]جامعة دهوك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد

المؤلف المراسل: سوسن خمي، جامعة دهوك ، كلية الإدارة والاقتصاد،
Kurd.hajany@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2024.183443.1346

تاريخ المقالة: *الاستلام:*٢٠٢٣/١٢/٣؛ *التعديل والتنقيح:*٢٠٢٣/١٢/٢٨؛ *القبول:*٢٠٢٤/١/١٠؛ *النشر:* ٢٠٢٤/٤/١.

المستخلص

يسعى البحث إلى دراسة طبيعة العلاقة بين الاستثمار الخاص والعام وتأثيرهما في النمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة ٢٠٠٠-٢٠٢١، وقد اتخذ القياس الاقتصادي لهذا البحث مرحلتين، تعاملت الأولى مع اختبار سكون السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك بطريقة (ARDL)، فيما انصرفت المرحلة الثانية إلى قياس العلاقة بين متغيرات البحث في الأجل الطويل والقصير باستخدام أأنموذج تصحيح الخطأ العشوائي(ECM) ومن ثم قياس العلاقة السببية بين متغيرات البحث.

توصل البحث إلى وجود علاقة سلبية ذات تأثير معنوي بين كل من الانفاق الاستثماري العام والخاص ومعدل النمو الاقتصادي في ماليزيا، ووجود تأثير معنوي ذي علاقة إيجابية بين كل من إجمالي التراكم الرأسمالي وإجمالي القوة العاملة ومعدل النمو الاقتصادي في ماليزيا. وأوصى البحث بالعمل على تطوير أداء الاستثمارات المحلية وزيادة كفاءتها وتكاملها مع الاستثمارات العامة.

الكلمات المفتاحية

الانفاق الاستثماري العام والخاص، معدل النمو الاقتصادي، ماليزيا.

مجلة

تنمية الرافدين

***(TANRA):* مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (٤٣)، العدد (١٤٢))،
حزيران ٢٠٢٤

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: سرحان، سوسن فارس؛ رشيد، خمي ناصر (٢٠٢٤). " العلاقة بين الاستثمار الخاص والعام وتأثيرهما في النمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة (٢٠٠٠ – ٢٠٢١)" ***تنمية الرافدين***، ٤٣ (١٤٢)، ١٦٨-١٩٢،
https://doi.org/10.33899/tanra.2024.183443.1346

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

المقدمة

يتفق الاقتصاديون جميعاً على الأثر الموجب الذي يؤديه الإنفاق الاستثماري في النمو الاقتصادي، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك نجد أن هناك من يفرق بين الدور الذي يؤديه الاستثمار العام ونظيره من القطاع الخاص، فالبعض ينادي لتحييد الدولة عن فكرة المشاركة في العملية الاستثمارية، في حين يرى البعض الآخر أن الاستثمار العام شريك ضروري للاستثمار الخاص، بل هو مشجع له. فهناك من ينظر للاستثمار العام على أنه المحرك الأساس للناتج المحلي الإجمالي ومن ثم نموه وتطوره ، فهو ينظر إلى الاستثمار العام على أنه تمثيل حقيقي لدور الدولة ووظيفتها في تخطيط وتوجيه وتوظيف مواردها في انشاء البنية التحتية الرئيسة لاقتصاد البلد وتطويره. وفي العقود القليلة الماضية حاول الاقتصاديون فهم العوامل العالمية والخاصة بكل بلد التي تسهم في النمو الاقتصادي. إن الاختلافات في تقلبات السوق، والأزمات المالية، والاضطرابات الاقتصادية، والركود جعلت من الصعب التنبؤ بحال عدم اليقين الاقتصادي. وتم تحليل مجموعة من عوامل الاقتصاد الكلي الديناميكية لتحديد إطار قوي وأنموذج فعال لشرح الأداء السابق والتنبؤ بالسلوك المستقبلي للاقتصادات. تواجه كل من البلدان المتقدمة والنامية التغيير في ديناميكيات الاقتصاد الكلي وحددت علاقة معقدة بين الاستثمار العام والخاص والنمو الاقتصادي. وتؤدي الاستثمارات العامة والخاصة دورا كبيرا في دوال الإنتاج من خلال توفير رأس المال اللازم للتنمية، وقد يفتح الاستثمار العام مجالاً للاستثمار الخاص من خلال خلق الموارد ودعم البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية. لكن مع ذلك فإنه يمكن أن يكون للاستثمار العام تأثيراً مزاحماً على الاستثمار الخاص. من هنا يسعى البحث إلى توضيح ماهية الاستثمار ودوره في النشاط الاقتصادي، ومن ثم تبيان اتجاهات الاستثمار العام والخاص والنمو الاقتصادي في ماليزيا والعلاقة بينهما، وأخيراً قياس تأثيراتهما في النمو الاقتصادي باستخدام عدد من الاختبارات الإحصائية.

أهمية البحث

تكتسب العوامل المؤثرة في الانفاق الاستثماري وكيفية استجابته للتغيرات في السياسات الحكومية أهمية كبيرة في الوقت الحاضر، وذلك للدور المهم الذي يؤديه الاستثمار بشقيه الخاص والعام في النمو الاقتصادي في ماليزيا، فضلاً عن مدى تفاعلهما وتأثيرهما في النمو الاقتصادي لهذا البلد، وتحديد اتجاهات العلاقة السببية فيما بينهما.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في أن الأزمات الاقتصادية المتكررة المحلية والدولية التي واجهها الاقتصاد الماليزي أدت إلى انخفاض معدلات نمو الانفاق الاستثماري الخاص، وخلق اختناقات في العديد من القطاعات الاقتصادية، مما أدى إلى انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة أثر الاستثمارات العامة والخاصة في النمو الاقتصادي في ماليزيا. فهي تستخدم بيانات تغطي المدة ٢٠٠٠–٢٠٢١، تعتمد الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي والكمي لأثبات فرضية البحث

من عدمها، إذ اعتمد البحث في الجانب الكمي على تحليل القياس الاقتصادي مستعيناً بالبرمجية الإحصائية EViews 12.

يحاول البحث الإجابة على الأسئلة الآتية: ما تأثير نسبة الانفاق الاستثماري الخاص والعام إلى الناتج المحلي الإجمالي في نمو الناتج المحلي الإجمالي؟ وما تأثير تكوين رأس المال العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي؟ وكذلك ما تأثير إجمالي العمالة على نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد؟

فرضية البحث

يفترض البحث عدداً من الفرضيات تتمثل في وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفاق الاستثماري العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي، كما أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الخاص ونمو الناتج المحلي الإجمالي. فبالنسبة للاستثمار الخاص المحلي له ارتباط إيجابي بالنمو، ولكن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط سلباً بالنمو الاقتصادي، وللاستثمار العام تأثير قوي وإيجابي في النمو الاقتصادي مقارنة بالاستثمار الخاص.

المنهج المستخدم في التحليل

من أجل اختبار فرضيات البحث وتحقيق أهدافه فقد تمت الاستعانة بالمنهج التحليلي الوصفي المتمثل بالتعرف على ماهية الاستثمار وأنواعه والجدل النظري حول طبيعة العلاقة بين الاستثمارين الخاص والعام وأثرهما في النمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل . رافقها الاستعانة بالمنهج القياسي التجريبي لتقدير أثر الأنواع المختلفة من الاستثمار في النمو من جهة، وأثر كل منهما في الآخر من جهة أخرى، في المدى القصير والطويل، ثم معرفة اتجاهات العلاقة السببية بينهما باعتماد سببية كرانجر الديناميكية.

حدود البحث المكانية والزمانية

استخدم البحث بيانات سلاسل زمنية عن الانفاق الاستثماري العام والخاص والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة والنمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة ٢٠٠٠-٢٠٢١، وجرى اختبار سكون السلاسل الزمنية، واختبار التكامل المشترك من خلال قياس العلاقة في الأجل الطويل والقصير باستخدام أنموذج ECM اتبعها قياس العلاقة السببية بين المتغيرات المقدرة.

١-١: ماهية الاستثمار ودوره في النشاط الاقتصادي

الاستثمار في اللغة: مصدر استثمر للدلالة على السعي وراء الحصول على الثمر والانتفاع منه، إذ إن الهمزة السين والتاء تدل على الطلب وهو مشتق من الثمر الذي يطلق في اللغة على عدة معان (Hussein ، ٢٠١٤: ١٠٤). أما الاستثمار اصطلاحاً فهو عملية اقتصادية مدروسة من قبل شخص طبيعي أو قانوني تقوم على أسس علمية وعقلانية وبموجبها يتم توجيه أصول مادية أو مالية أو بشرية أو معلوماتية نحو تحقيق العوائد سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية أم علمية في المستقبل في ظروف تتسم بالأمان مع عدم استبعاد هامش مقبول من المخاطر (Maarouf ، ٢٠٠٣، ١٧). أما الاستثمار بالمعنى الاقتصادي فهو يعني اكتساب الموجودات المادية والمالية وعملية توظيف الأموال، ويعد مساهمة في الانتاج أي زيادة منفعة أو خلق قيمة بشكل

سلع وخدمات. أي إن الاستثمار هو عملية توظيف الاموال في مجالات استثمارية مختلفة والهدف منه هو خلق انتاج جديد أو تكوين رأس المال وتوسيع الانتاج الحالي وحدوث زيادات في الثروة (Al-Mamouri ، ٢٠١٥: ١٤٥).

يتألف إجمالي الاستثمار من مكونين هما الاستثمار العام والاستثمار الخاص، وكلاهما يؤثران إيجابياً في النمو الاقتصادي، فالاستثمار العام يتأثر بالسياسات الحكومية، ويحدده الإيرادات المتأتية من الضرائب ومصادر أخرى، كما يتأثر الاستثمار العام بدرجة الانفتاح الاقتصادي، أما الاستثمار الخاص فهو يتأثر بالادخار المحلي، ولهذا السبب فإن هناك ارتباطاً وثيق الصلة بين إجمالي الاستثمار مع الانفتاح الاقتصادي والإنفاق الاستثماري الحكومي العام والادخار المحلي (Al-Qahwaji ، ٢٠٠٧: ٧٨).

١-١-١: الاستثمار العام

هو مصطلح يستخدم للإشارة إلى الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات وبيعها للمستهلكين مقابل سعر محدد، بغض النظر عن شكل ملكية الدولة أو الحالة التنظيمية للوحدات الاقتصادية سواء أتخذت شكل الهيئات أم المؤسسات أم الشركات العامة، ولا يكون هدفه الربح بل تحقيق أكبر منفعة ممكنة لأفراد المجتمع (ALALI & Al-Abbasi، ٢٠١٨: ١٢).

١-١-٢: الاستثمار الخاص

إنه ذلك الجزء من النشاط الفردي الذي ينفق من قبل المستثمرين في القطاع الخاص على السلع الإنتاجية المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات، ويدار وفقاً لاعتبارات الربحية المالية (Qatf & Al-Issa ، ٢٠٠٦: ١٨١).

١-٢: الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات حول العلاقة بين كل من الاستثمار العام والخاص وأثرهما على النمو الاقتصادي وبالتالي العديد من النتائج منها دراسة (ALTUNÇ and SENTÜRK, 2010): أجريت هذه الدراسة تحت عنوان "دور الاستثمار العام والخاص في ضمان استقرار الكلي المستدام في تركيا", تهدف الدراسة إلى تقدير تأثير الاستثمار العام في الاستثمار الخاص، وهي تستخدم أنموذج بليجر وخان (١٩٨٤) Blejer and Khan Model لتركيا خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٠٩ وذلك باستخدام تحليل السلاسل الزمنية. تدعم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تلك الفرضية القائلة بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي يحفز الاستثمار الخاص، كما أن الاستثمار الخاص يتم تحفيزه من خلال الاستثمار العام في البنية التحتية وغير البنى التحتية على المدى الطويل، وبذلك فإن الاستثمار العام والاستثمار الخاص هما مكملان لبعضهما البعض، والنتيجة الأخرى التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن القيود الائتمانية تعد عاملاً مهمًا في تحديد الاستثمارات الخاصة في تركيا.

و قدمت مريم بنت الاعجاز، ونزمية الإلهي في عام ٢٠١٢ (E-AJAZ and ELLAHI 2012) دراستهما تحت عنوان "الاستثمار بين القطاعين العام والخاص والنمو الاقتصادي في باكستان ، هدفت الدراسة إلى تقييم العلاقة بين المتغيرات الثلاثة المتمثلة في الاستثمار العام والاستثمار الخاص ونمو الناتج المحلي

الإجمالي على المديين الطويل والقصير، وأن المنهج الاقتصادي القياسي المستخدم في هذه الدراسة هي منهجية التكامل المشترك، وتبين من النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار، كما إن نمو الناتج المحلي الإجمالي مرتبطة بعلاقة ايجابية قوية مع الاستثمار العام والخاص، والاستثمار العام والخاص يتأثران بمستوى الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الصرف والتضخم، فضلاً ذلك فقد اظهرت الدراسة ان الاستثمار العام له أثر المزاحمة للقطاع الخاص، والسبب في ذلك يرجع إلى مصادر تمويله عن طريق الاقراض الداخلي والخارجي. وكانت دراسة (Mallick, 2016): تحمل عنوان "آثار صدمات الاستثمار الحكومي في الاستثمار الخاص والدخل في الهند"، تستخدم الدراسة الانحدارات التلقائية الهيكلية (SVAR) وتحليل دوال الاستجابة النبضية لتقييم التغير الديناميكي في الاستثمار الخاص والدخل. توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الخاص له تأثير أكبر في الدخل من الاستثمار العام، وإن الاستثمار الخاص يعد أمراً حيوياً لتحقيق نمو أعلى، وينبغي أن ينهض الاستثمار العام بدور تكميلي، فقد أوصت الدراسة بما يأتي: يتوجب على الحكومة الهندية تقليل الاستثمار في القطاعات التي تتنافس بشكل مباشر مع القطاع الخاص، كما ينبغي للاستثمار العام أن يؤدي دوراً تكميلياً، ومن ثم فإنه يتعين على الحكومة أن تصمم سياسات قادرة على جذب المزيد من الإنفاق الاستثماري في البنية الأساسية والأنشطة الإنتاجية الأخرى من مثل تنمية رأس المال البشري، وذلك من أجل تشجيع الاستثمار الخاص. ودراسة (Ari,& Koc ٢٠٢٠): إذ قدم إبراهيم آري ومعمر كوج عام ٢٠٢٠ دراستهما تحت عنوان النمو الاقتصادي والاستثمار العام والخاص : دراسة مقارنة للصين والولايات المتحدة، كان الدافع وراء هذه الدراسة هو الكشف عن سلوك مشترك ولكنه خفي للعلاقات السببية غير الخطية لعوامل الاقتصاد الكلي في هذه البلدان من أجل النمو الاقتصادي المستدام، استخدم البحث منهج التحليل والوصفي والتجريبي سعياً منه لإثبات فرضية البحث من عدمها. إذ تم استخدام منهجية التكامل المشترك، وتم اجراء اختبارات السببية غير الخطية للوصول إلى معلومات أكثر دقة وموثوقية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية غير خطية بين المتغيرات خلال الاعوام ١٩٦٠ –٢٠١٥، كما توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار العام والخاص ينبغي أن يحفز بعضهما البعض بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن أن اتجاه السببية لا يؤثر في النمو الاقتصادي المستدام طالما كان موجوداً بشكل مباشر أو غير مباشر.

٢–١: اتجاهات الاستثمار العام والخاص والنمو الاقتصادي في ماليزيا

٢–١–١: حجم ومعدلات النمو في الاستثمار الخاص في ماليزيا للمدة (٢٠٠٠–٢٠٢١)

أظهرت البيانات الواردة في الجدول (١) تطوراً في مستوى الاستثمار الخاص في ماليزيا خلال المدة (٢٠٠٠–٢٠٢١)، فقد بلغ هذا النوع من الاستثمار نحو (٤٨,٧٨) مليار دولار في عام ٢٠٠٠، أما في عام ٢٠٢١ كان قد بلغ نحو (١٤١,١١) مليار دولار، وهو أقصى مقدار من الاستثمار الخاص خلال هذه المدة، جاء ذلك نتيجة للسياسات الحكومية الصحيحة والرؤية الاقتصادية التي اتبعها رئيس الوزراء الماليزي

الأسبق مهاتير محمد المعروفة برؤية ٢٠٢٠ التي هدفها تحويل ماليزيا إلى دولة صناعية مكتفية ذاتياً بحلول عام ٢٠٢٠.

عند احتساب معدل النمو في الاستثمار الخاص في ماليزيا وجد أنه بلغ نحو (12.28%-) في عام ٢٠٠١ وصولاً إلى نحو (٤,١٢%) في عام ٢٠٢١، لعل السبب في ذلك هو أن المدة التي تلت أزمة عام ١٩٩٧ كانت قد ألقت بظلالها الكئيبة على الاستثمار الخاص في هذا البلد، لكن بعد أن شهد الاقتصاد الماليزي تحسناً في أدائه وبخاصة بفضل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الماليزية فإن النمو في الاستثمار الخاص الماليزي تحسن أداؤه فيما بعد. لكن ما يلاحظ أن هذه النسبة شهدت تناوباً بين الانخفاض والزيادة خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٢١)، إذ بلغت أدناها بنحو (17.67%-) في عام ٢٠٠٢ ما لبثت أن ارتفعت فيما بعد لتصل أقصاها بنحو (٣٢,٦٧%) في عام ٢٠٠٤ وذلك بعد اطمئنان المستثمرين إلى أن خطة التنمية الثامنة التي اعتمدتها الحكومة الماليزية (٢٠٠١-٢٠٠٥) كانت قد أتت بنتائجها الصحيحة، وهكذا يتبين أن المدى بين أدنى وأعلى نمو استثماري خاص قد بلغ (٥٠,٣٤%) وهذا يعكس مقدار التحسس والقلق بشأن الإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومات الماليزية المتعاقبة.

الجدول (١): حجم ومعدل النمو في الاستثمار الخاص في ماليزيا للمدة (٢٠٠٠-٢٠٢١) (مليار دولار)

السنوات	الاستثمار الخاص (مليار دولار)	معدل النمو %
2000	48.78216934	*
2001	42.79329681	-12.2796
2002	35.2329483	-17.6677
2003	37.38618851	6.1311
2004	49.64488983	32.7628
2005	48.51582718	-2.2562
2006	51.10768509	5.338
2007	58.27197266	14.009
2008	58.06203842	-0.3604
2009	53.81929779	-7.3028
2010	63.91407013	18.7477
2011	70.10787201	9.7011
2012	84.90396118	21.0954
2013	95.90720367	12.9682
2014	106.4846649	11.0207
2015	113.5077133	6.6022
2016	118.6230011	4.5018
2017	129.3240204	9.0204
2018	134.8908844	4.3071
2019	136.9405212	1.5198
2020	135.5318937	-1.0296
2021	141.1148348	4.1172

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي https://www.imf.org/en/Home

https://www.worldbank.org/en/home

عند الحديث عن الاستثمارات الخاصة في ماليزيا نجد أن البرامج التنموية في هذا البلد كانت قد اعتمدت على تدفق رأس المال الأجنبي بأنواعه كافة بوصفه مصدراً رئيساً لإحداث طفرة نوعية في هيكلها الاقتصادي وأسواقها المالية اللذين يعدان المصدران الرئيسين في تسريع معدلات نموها الاقتصادي، إذ يسهم رأس المال الأجنبي بشكل مباشر أو غير مباشر في إحداث التحولات الهيكلية بسرعة مذهلة مكنها من تحقيق تراكمات استثمارية وبشرية تفوق قدراتها المحلية، وساعدها في توفير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد احتياجاتها التكنولوجية المتقدمة، وتطوير مهاراتها الفنية والإدارية، وتوسيع قدراتها التسويقية لتصدير منتجاتها إلى الخارج، مما أدى إلى تحسين نوعية الاستثمار، وزيادة معدلات الإنتاجية، ومن ثم تحقيق معدلات نمو اقتصادي متسارعة ومتصاعدة خلال مدة قصيرة من الزمن(ALALI & Al-Abbasi، ٢٠١٨: ٦٤).

٢-١-٢: حجم النمو في الاستثمار العام ومعدلاتها في ماليزيا للمدة (٢٠٠٠-٢٠٢١)

شهد الاستثمار العام في دولة ماليزيا خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٢١) تطوراً كبيراً لكنه كان متناوباً بين الانخفاض تارة والارتفاع تارةً أخرى في عدد من الأعوام، وهذا ما يتوضح من خلال الزيادة أو الانخفاض في معدلات النمو التي شهدت تذبذباً هي الأخرى في معدلات نموها. إذ كان الانهيار الاقتصادي في عام ١٩٩٧ أثره البالغ في تحديد المقدار المخصص للاستثمار العام، وذلك بسبب ما خلفته من مشاكل سياسية واقتصادية كانت تضرب بالاقتصاد الماليزي لسنوات عدة، وهكذا فقد بقيت الاستثمارات العامة وكذلك الخاصة عند مستويات ضيقة خلال الأعوام القليلة اللاحقة.

الجدول (٢): حجم ومعدلات النمو في الاستثمار العام في ماليزيا للمدة (٢٠٠٠-٢٠٢١) (مليار دولار)

السنوات	الاستثمار العام (مليار بالدولار الامريكي)	معدل النمو %
2000	32.80365753	*
2001	37.10996246	13.1275
2002	45.13191986	21.6167
2003	45.26403046	0.2927
2004	35.94234467	-20.594
2005	41.32896042	14.9868
2006	44.36550903	7.3473
2007	47.09151077	6.1444
2008	49.7817955	5.7129
2009	51.10398865	2.656
2010	53.46878433	4.6274
2011	54.7297287	2.3583

السنوات	الاستثمار العام (مليار بالدولار الامريكي)	معدل النمو %
2012	63.6322403	16.2663
2013	64.7047348	1.6855
2014	61.82149506	-4.456
2015	60.87890625	-1.5247
2016	60.2127037	-1.0943
2017	60.34006882	0.2115
2018	57.36304092	-4.9337
2019	51.18780518	-10.7652
2020	65.25851151	27.4884
2021	66.62473553	2.0936

المصدر:

من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

https://www.imf.org/en/Home
https://www.worldbank.org/en/home

يتضح من الجدول (٢) مدى تطور مستوى الاستثمار العام في ماليزيا خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٢١)، ابتداءً من (٣٢,٨٠) مليار دولار عام ٢٠٠٠ وصولاً إلى نحو (٦٦,٦٢) مليار دولار عام ٢٠٢١، وهو أقصى استثمار عام خلال هذه المدة. وبعد احتساب نسبة النمو في الاستثمار العام في ماليزيا وجد أنه قد بلغ نحو (١٣,١٣%) في عام ٢٠٠١ وانخفضت النسبة إلى نحو (٢,٠٩%) في عام ٢٠٢١، ولعل السبب في ذلك هو تأثر الاقتصاد الماليزي بما يحدث من أزمات اقتصادية عالمية من حوله، وذلك لانفتاح هذا الاقتصاد على الاقتصاد العالمي، وأهمها أزمة النمور الآسيوية وما تسبب عنها من نتائج أثرت بهذا الاقتصاد، والجدير بالذكر أن هذه النسبة شهدت تناوباً بين الزيادة والنقصان خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٢١)، إذ بلغت أقصاها (٢٧,٤٨٨٤%) في عام ٢٠٢٠، في حين بلغت أدناها (-٢٠,٥٩٤%) في عام ٢٠٠٤ وبذلك فإن هناك مدى واسعاً بلغ (٤٨,٠٨٢٤)، وهذا المدى الواسع بين نسبتي النمو يكشف عن حالة من عدم الاستقرار النسبي في الاستثمار العام في ماليزيا، و اتخذت الحكومة الماليزية عدداً من الإجراءات في مواجهة هذه الأزمة، إذ لم تعبأ الحكومة الماليزية آنذاك بتحذيرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأخذت تعالج أزمتها من خلال أجندة وطنية فرضت من خلالها قيوداً صارمة على سياستها النقدية، مانحةً البنك المركزي صلاحيات جد واسعة لتنفيذ ما يراه صحيحاً في مواجهة هروب النقد الأجنبي إلى خارج البلاد، أدت هذه الإجراءات فيما بعد إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال عام ٢٠٠٠ تدريجياً، وفي الأشهر الأولى من عام ٢٠٠١ تم الإعلان عن خطة التنمية الثامنة (٢٠٠١-٢٠٠٥) التي أسهمت في بناء الاقتصاد الماليزي القوي القادر على المنافسة، مما أدى إلى وصول معدل النمو

في الاقتصاد الماليزي إلى (٥,٨%) في عام ٢٠٠٥ تبعه نمواً في الاستثمار العام (Belabed Slimani,2019.32)، كما إن آثار الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ التي ضربت ماليزيا كانت محدودة ، فماليزيا من البلدان القلائل التي لم تؤثر هذه الأزمة فيها بشكل كبير، إذ احتفظت ماليزيا بقوتها في صد آثار هذه الأزمة من خلال الخبرة السابقة التي واجهتها إبان أزمة عام ١٩٩٧، إذ إن تأثير الأزمة في ماليزيا كان موجوداً، ولكن بفضل جهود الحكومة عبر وضع سياسات تحكم أداء الاقتصاد التي استمرت منذ عام ١٩٩٨ وصولاً إلى عام ٢٠٠٨ ومن خلالها فقد تم منع هروب أصحاب رؤوس الأموال إلى الخارج، وخفض نسبة الفائدة على الودائع، كما اتبعت الحكومة الماليزية كانت سياسة نقدية توسعية من خلال بيع السندات الحكومية واستخدام مدخرات الأفراد لحل لمواجهة الأزمة والتصدي لإملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين، إذ تشير احدى الدراسات إلى إن من أهم الحلول التي تبناها البنك المركزي الماليزي لمواجهة الكساد الناتج عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨ وما تلاه من حفاظ على دور النشاط الاقتصادي هو تخفيض سعر الفائدة إلى أدنى مستوياته، وذلك للمحافظة على استقرار السوق والحفاظ على قوة العملة الوطنية، كما أثرت الأزمة في البطالة وزاد معدلها لتصل إلى (٣,٧%) وهو أعلى معدل تشهده ماليزيا، وبكل الأحوال فأن معدل البطالة مقارنة بمعدل البطالة في بلدان أخرى نجد أن ماليزيا اتسمت بسياسة حكيمة، وهي سياسة العدالة في توزيع الدخل (Al-Masry ، ٢٠١٦: ٨٠).

٢-١-٣: العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في ماليزيا للمدة (٢٠٠٠-٢٠٢١)

عند إجراء المقارنة بين كل من الاستثمار العام والاستثمار الخاص في ماليزيا خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٢١) نجد أن الاستثمار الخاص كان متفوقاً على الدوام على نظيره الاستثمار العام خلال هذه المدة وبمدى واسع، باستثناء العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، وهذا ما يتوضح من خلال الشكل (١). ولعل السبب في ذلك هو ما قامت به الحكومات المتعاقبة من إصلاح في السياسات المالية والنقدية في هذا البلد وغيرها من سياسات عملت على استقرار في الأسعار وفي سعر صرف العملة التي كانت سبباً في جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى ماليزيا.

الجدول (٣): الانفاق الاستثماري العام والخاص وإسهامه في الناتج المحلي الإجمالي الماليزي

الاعوام	الانفاق الاستثماري العام (مليار دولار)	الانفاق الاستثماري الخاص (مليار دولار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	الانفاق الاستثماري العام/ الناتج المحلي الإجمالي (%)	الانفاق الاستثماري الخاص/ الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	32.80366	48.7822	93.790	34.9756	52.0121
2001	37.10996	42.7933	92.784	39.9961	46.1214
2002	45.13192	35.2329	100.846	44.7533	34.9374
2003	45.26403	37.3862	110.202	41.0737	33.9251
2004	35.94234	49.6449	124.749	28.8117	39.7958
2005	41.32896	48.5158	143.534	28.7938	33.8009

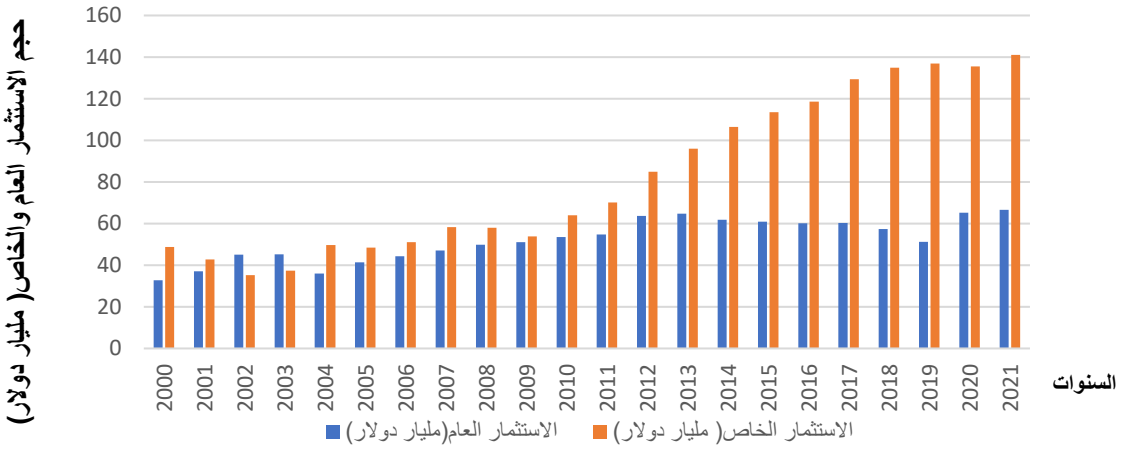
الاعوام	الانفاق الاستثماري العام (مليار دولار)	الانفاق الاستثماري الخاص (مليار دولار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	الانفاق الاستثماري العام/ الناتج المحلي الإجمالي (%)	الانفاق الاستثماري الخاص/ الناتج المحلي الإجمالي (%)
2006	44.36551	51.1077	162.692	27.2696	31.4138
2007	47.09151	58.2719	193.550	24.3304	30.1069
2008	49.78180	58.0620	230.812	21.5681	25.1556
2009	51.10399	53.8193	202.257	25.2669	26.6094
2010	53.46878	63.9141	255.018	20.9667	25.0626
2011	54.72973	70.1078	297.952	18.3686	23.5299
2012	63.63224	84.9039	314.443	20.2365	27.0014
2013	64.70473	95.9072	323.276	20.0153	29.6673
2014	61.82150	106.4847	338.066	18.2868	31.4982
2015	60.87891	113.5077	301.355	20.2017	37.6658
2016	60.21270	118.6230	301.255	19.9873	39.3763
2017	60.34007	129.3240	319.109	18.9089	40.5266
2018	57.36304	134.8909	358.789	15.9880	37.5962
2019	51.18781	136.9405	365.178	14.0172	37.4997
2020	62.25851	135.53189	337.339	18.4557	40.1767
2021	66.62473	141.11483	372.981	17.8627	37.8343

Resource:
1-IMF Investment and Capital Stock Dataset.
2- worldbank (2000-2021)

تأثر الاقتصاد الماليزي بشكل كبير بالأزمة المالية الآسيوية التي وقعت في نهاية التسعينيات، إذ تركت آثارًا سلبية في أداء هذا الاقتصاد، فقد أدت إلى تدهور قيمة العملة المحلية وزيادة تكاليف الاستيراد. كما أدت إلى تراجع النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة وتدهور الظروف المعيشية للمواطنين الذين تأثروا بتراجع الأعمال والفرص الاستثمارية. كما تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ماليزيا بشكل كبير خلال مدة الأزمة، مما أثر سلبًا في الاقتصاد الماليزي وسبب تدنياً في مستوى النشاط الاقتصادي.

من هنا شهد الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا معدلات نمو متناوبة بين الزيادة والنقصان في الأعوام التالية، فمنذ عام ٢٠٠٠، بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي نحو 93.79 مليار دولار لينخفض في العام التالي ليبلغ 92.784 مليار دولار، وازداد بشكل متصاعد ليبلغ أقصاه في عام ٢٠٢١ وبنحو 372.981 مليار دولار، على الرغم من أنه شهد انخفاضاً طفيفاً في عام ٢٠٠٩ بعد تأثره بأحداث الأزمة المالية العالمية المعروفة بأزمة الرهن العقاري

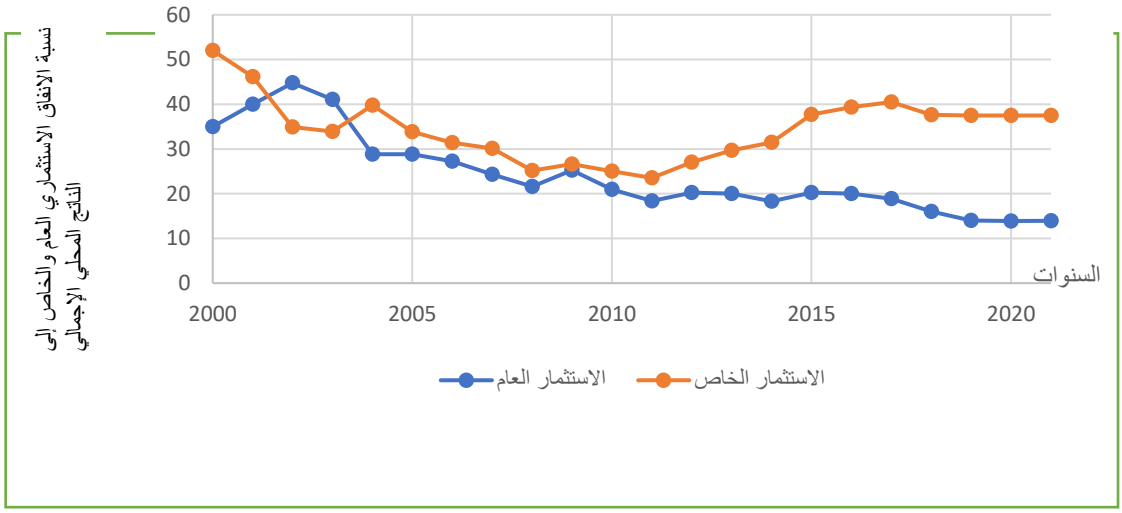
الشكل (١): الاستثمار العام والخاص في ماليزيا للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٠)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدولين (١,٢)

وما يلاحظ أن نسبة الانفاق على الاستثمار الخاص في ماليزيا إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت آخذة بالتناقص منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٣، وقد أصبحت أدنى من نظيرتها نسبة الانفاق العام على الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بينهما تشير في مضمونها إلى أن الاستثمارات الخاصة في ماليزيا شهدت تباطؤاً منذ الأزمة المالية الآسيوية، وأحد هذه التفسيرات حول ذلك تمثل في وجود المتزايد للشركات المرتبطة بالحكومة كان يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص. ولإنعاش الاستثمار الخاص في ماليزيا قامت الحكومة الماليزية بمعالجة عجزها المالي المتزايد، كما عملت على التعجيل ببرنامج سحب الاستثمارات العامة التي تزايدت بشكل ملحوظ لتغطي العجز الحاصل في الاستثمارات الأجنبية والمحلية التي كانت تخرج من البلاد في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية. وهذا يعني أن الحكومة أصبحت قادرة على التأثير في الاستثمار الخاص من خلال القنوات المباشرة وغير المباشرة على المدى القصير، كما يعد الإنفاق الحكومي أمراً حاسماً في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وستؤدي تأثيرات هذه الاستثمارات إلى تعزيز النمو الاقتصادي، إذ إن العلاقة بين الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل هي علاقة واحد إلى واحد، أو الوحدة (Choonga et al,2015, 150).

الشكل (2): تطور نسبة الانفاق الاستثماري العام والخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي 2000-2021 الماليزي للمدة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)

بعد ما تم اتخاذه من إجراءات حكومية بشأن تعزيز أداء القطاع الخاص الماليزي تبين ومن خلال الشكل البياني (٢) أن عام ٢٠٠٤ وما تلاه من أعوام شهدت ارتفاعاً في نسبة الانفاق الاستثماري الخاص قياساً بنسبة الانفاق الاستثماري العام في البلاد، وهذا يعني أن هناك علاقة تكاملية بين هذين النوعين من الاستثمار خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٢١.

٢-٢: قياس نتائج تقدير الأنموذج وتحليلها في ماليزيا

يسبق إجراء اختبار تحليل الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة باستخدام طريقة ARDL اجتياز البعض من الاختبارات الاحصائية، وذلك من أجل التأكد من سلامة النتائج المتحصل عليها لدول العينة للمدة (٢٠٠٠ – ٢٠٢١)، وهي كما يأتي:

٢-٢-١: اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة في ماليزيا للمدة (٢٠٠٠-٢٠٢١)

Yi	Kolmogorov-Smirnov P-Value=0.01	Ryan-Joiner P-Value=0.01	Anderson-Darling P-Value=0.000
X1	Kolmogorov-Smirnov P-Value=0.150	Ryan-Joiner P-Value=0.100	Anderson-Darling P-Value=0.856
X2	Kolmogorov-Smirnov P-Value=0.034	Ryan-Joiner P-Value=0.0359	Anderson-Darling P-Value=0.007
X3	Kolmogorov-Smirnov P-Value=0.150	Ryan-Joiner P-Value=0.100	Anderson-Darling P-Value=0.504
X4	Kolmogorov-Smirnov P-Value=0.150	Ryan-Joiner P-Value=0.100	Anderson-Darling P-Value=0.181

قبل البدء بإجراء بيان تأثير الانفاق الاستثماري العام والخاص في النمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة(٢٠٠٠-٢٠٢١)، كان لزاماً إخضاع متغيرات أنموذج التقدير إلى اختبارات التوزيع الطبيعي، وتبين بعد

ذلك أن كل من نسبة الانفاق الاستثماري العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال وإجمالي قوة العمل كانت قد اجتازت وبنجاح الاختبارات الثلاثة من دون التعثر في أحدها، إذ كانت القيمة المحتسبة لهذا الاختبار (P-Value) أعلى من "0.05"، أما كل من نسبة الانفاق الاستثماري الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي كانا قد فشلا في اجتياز هذه الاختبارات على الرغم من Hن متغير نسبة الانفاق الاستثماري الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي أقرب منه للتوزيع الطبيعي، أما المتغير التابع فسيتم لاحقاً ومن خلال اختبارات التشخيص إثبات أنه لم يكن يتمتع بتوزيع طبيعي، لأنه كان غير متناظر والتوزيع فيه متطاول وغير معتدل، وقد كانت نتائج الاختبار كما موضحة في الجدول (٤):

الجدول (٤): يمثل اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة في ماليزيا للمدة (٢٠٠٠-٢٠٢١)

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: Yi
Exogenous variables: C
Date: 11/12/23 Time: 17:25
Sample: 2000 2021
Included observations: 12

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-30.66999	NA*	11.48271*	5.278332*	5.318741*	5.263371*
1	-30.66995	7.28e-05	13.60249	5.444991	5.525809	5.415070
2	-30.66831	0.002458	16.18902	5.611385	5.732612	5.566502
3	-30.58356	0.112996	19.15436	5.763927	5.925563	5.704084
4	-30.54547	0.044440	23.11168	5.924245	6.126290	5.849441
5	-30.51089	0.034581	28.38565	6.085148	6.327602	5.995383
6	-30.43090	0.066658	35.47900	6.238484	6.521346	6.133758
7	-30.36017	0.047156	46.13577	6.393361	6.716632	6.273675
8	-30.26193	0.049118	63.54118	6.543655	6.907335	6.409008
9	-29.34358	0.306117	85.67960	6.557263	6.961352	6.407655
10	-27.73706	0.267754	137.0656	6.456176	6.900674	6.291607

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسب الالكتروني

٢-٢-٢: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

تفترض السلاسل الزمنية أنها سلاسل ساكنة أو مستقرة في بياناتها التي في حال الانتفاء الاستقرار من بياناتها أو غيابه، فالانحدار الذي يتم الحصول عليه هو انحدار زائف ونتائجه مشوشة، ويسبق اختبار السكون إجراء اختبار تحديد فترة الإبطاء المثلى، ويتم ذلك من خلال استخدام عدد من المعايير وأهمها هما معيارAIC ومعيار SC، ويفضل عادةً اختيار معيار SC لأنه متشدد في قبول فترات الإبطاء، وكما يأتي:

الجدول (٥) تحديد فترة الإبطاء المثلى من خلال متجه الانحدار الذاتي VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: Yi
Exogenous variables: C
Date: 11/12/23 Time: 17:25
Sample: 2000 2021
Included observations: 12

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-30.66999	NA*	11.48271*	5.278332*	5.318741*	5.263371*
1	-30.66995	7.28e-05	13.60249	5.444991	5.525809	5.415070
2	-30.66831	0.002458	16.18902	5.611385	5.732612	5.566502
3	-30.58356	0.112996	19.15436	5.763927	5.925563	5.704084
4	-30.54547	0.044440	23.11168	5.924245	6.126290	5.849441
5	-30.51089	0.034581	28.38565	6.085148	6.327602	5.995383
6	-30.43090	0.066658	35.47900	6.238484	6.521346	6.133758
7	-30.36017	0.047156	46.13577	6.393361	6.716632	6.273675
8	-30.26193	0.049118	63.54118	6.543655	6.907335	6.409008
9	-29.34358	0.306117	85.67960	6.557263	6.961352	6.407655
10	-27.73706	0.267754	137.0656	6.456176	6.900674	6.291607

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

من خلال بيانات الجدول أعلاه نجد إن جميع المعايير المستخدمة في تحديد الفترة المثلى للإبطاء هي الفترة صفر، وعند اجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الموضحة نتائجه في الجدول (٦)، كانت النتائج على النحو الآتي:

الجدول (٦) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ADF (جذر الوحدة)

Variable	Level (I,0)			First Difference (I,1)		
	statistics	Result	Prob	statistics	Result	Prob
Yi	-٤,٨٢٨٤٩٦	Stationary *	0.0010	–		
X1	٣,٦٤٩٩٣٣-	Stationary **	0.0495	–		
X2	-١,٤٤٦١٦٩	Non	٠,٥٤٠٢	- .٤٢٢٧٥٣٩	Stationary **	٠,٠١٧٠
X3	-٢,٦٣٥٤٤٧	Non	0.1019	-٤,٩٦٨٤٣٢	Stationary *	٠,٠٠٠٨
X4	٠,٢٧٩٤٥٢	Non	0.9711	-٢,٧٣٠٧٠٤	Stationary *	٠,٠٨٦٥

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

*تشير إلى الحد الثابت Intercept

**تشير إلى الحد الثابت والاتجاه Trend + Intercept

***تشير إلى بدون الحد الثابت والاتجاه

يتضح من الجدول (٦) أن متغيرات السلاسل الزمنية " نسبة الانفاق الاستثماري الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي هما متغيران مستقران في حالتهما الأولية عند المستوى Level" أي يتم رفض فرضية العدم التي تبين وجود جذر الوحدة في بيانات متغيري معدل النمو الاقتصادي في ماليزيا ونسبة الانفاق الاستثماري الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذا البلد) والقبول بالفرضية البديلة التي تبين غياب جذر الوحدة منهما ووجود السكون فيهما أي إنهما مستقران عند المستوى Level وبوجود ثابت وبمستوى معنوية ١% كما هو عليه الحال مع معدل النمو الاقتصادي، وبوجود ثابت واتجاه وبمستوى معنوية ٥% كما هو عليه الحال مع نسبة الانفاق الاستثماري الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي ، أما المتغيرات الأخرى المتمثلة في نسبة الانفاق الاستثماري العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي القوة العاملة كانت غير مستقرة عند مستواها الأول، وأن هناك جذر الوحدة لهذه المتغيرات المقدرة، وعند أخذ الفروق الأولية لهذه المتغيرات تحولت البيانات إلى حال الاستقرار.

وبوجود ثابت واتجاه وبمستوى معنوية ٥% لمتغير نسبة الانفاق الاستثماري العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، و ١% لمتغير نسبة إجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما المتغير المتبقي وهو قوة العمل فقد أصبح ساكناً بعد أخذ الفرق الأول له First Difference بوجود ثابت وبمستوى معنوية ١٠%.

٢-٢-٣: اختبار التكامل المشترك

بعد أن تم التأكد من حال السكون للمتغيرات المستخدمة في التقدير، فقد تم البدء باختبار التكامل المشترك لهذه المتغيرات الذي يبين وجود توازن مستقر في المدى الطويل بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر من السلاسل الزمنية تأخذ اتجاهاً مشتركاً واحداً، لكن ما حصل هو أن اختبار الاستقرارية جمع بين حالتين من السكون هما(I_0) و(I_1) من هنا سيتم الابتعاد عن الاختبار Johansen and Juselius واللجوء إلى الاختبار ARDL-Bounds Test، وعلى النحو الآتي:

الجدول (٧): اختبار التكامل المشترك-اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	16.51692	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

عند مقارنة القيمة المحتسبة لاختبار F مع القيم الجدولية لمستويات المعنوية (١% و٥% و١٠%) يكون القرار الاحصائي بأن معادلة التقدير هي معنوية ولديها تكامل مشترك بين المتغيرات في حال كون القيمة المحتسبة لاختبار F على الأقل أعلى من اية قيمة من قيم الحد الأعلى لأي مستوى معنوية من هذه المستويات

(١% و٥% و١٠%). وبذلك يتبين أن القيمة المحتسبة لاختبار F (١٦,٥١٦٩٢) هي أعلى من كل قيم الحد الأعلى (3.09 و٣,٤٩ و٣,٨٧ و٤,٣٧) وبذلك يكون القرار الاحصائي بأن معادلة التقدير هي معنوية، ولديها تكامل مشترك بين المتغيرات عند مستوى معنوية ١%، فضلاً عن أنه يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

من خلال بيانات الجدول (٨) يتبين أن كل المتغيرات كان لها تأثير معنوي في معدل النمو الاقتصادي في ماليزيا في المدى الطويل، وبقيت تأثيرات الانفاق الاستثماري العام والخاص سالبة في معدل النمو الاقتصادي، أما إجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي القوة العاملة، فكان تأثيرهما موجباً في معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل في ماليزيا.

الجدول (٨): اختبار التكامل المشترك–طويل الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-2.836375	0.830886	-3.413677	0.0066
X2	-1.503541	0.283756	-5.298710	0.0003
X3	1.901348	0.357731	5.315017	0.0003
X4	1.629606	0.783275	2.080503	0.0641
C	-8.170008	6.486353	-1.259569	0.2364

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

٢-٢-٤: تقدير العلاقة قصيرة الأجل وأنموذج تصحيح الخطأ (ECM)

من خلال الجدول (٩) يلاحظ أن معلمة الأجل القصير للمتغير المستقل نسبة الانفاق الاستثماري الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي(X1) للسنة نفسها يؤثر بشكل عكسي في المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي Yi)، إذ كانت العلاقة بينهما معنوية عند مستوى (أقل من ١%، وفقاً للقيمة الاحتمالية (٠,٠٠٠٠)، كما يلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1)، أو سرعة التكيف بلغت (1.511501-) وهي سالبة ومعنوية عند مستوى (أقل من ١%)، أي أن الانحرافات في الأجل القصير تصحح بسرعة (١,٥١١٥٠١) تجاه القيمة التوازنية قصيرة الأجل خلال السنة نفسها، وهذا يشير إلى أن سرعة التكيف عالية نسبياً في الأنموذج، ومن ثم وجود علاقة توازنية قصيرة، وبذلك سنرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص بوجود علاقة توازنية قصيرة الأجل.

الجدول (٩): تقدير العلاقة قصيرة الأجل وأنموذج تصحيح الخطأ (ECM)

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X3)	1.655021	0.119105	13.89544	0.0000
D(X3(-1))	-0.453625	0.129634	-3.499291	0.0057
D(X1)	-2.746105	0.281374	-9.759625	0.0000
D(X1(-1))	1.088473	0.250871	4.338777	0.0015
CointEq(-1)*	-1.511501	0.123969	-12.19262	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

٢-٢-٥: اختبار عدم تجانس التباين

بموجب اختبار LM test Breusch – Pagen فقد تأكد غياب مشكلة عدم تجانس التباين من أنموذج التقدير، فهذا يعني قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين الخاصة بالأنموذج ككل ورفض الفرضية البديلة، وكما هو موضح في الجدول (١٠):

الجدول (١٠): اختبار Breusch-Pagen

10%	5%	1%	قيمة LM
29.62	32.67	٣٨,٩٣	16.786
التباين متجانس	التباين متجانس	التباين متجانس	النتيجة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

٢-٢-٦: تحليل الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL

الجدول (١١): نتائج اختبار أأنموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL في ماليزيا

Dependent Variable: YI
Method: ARDL
Date:
Sample (adjusted): 2001 2021
Included observations: 21 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): X1 X2 X3 X4
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 16
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 0)

	X1	X2	X3
X2	-0.767		
X3	0.160	0.292	
X4	-0.753	0.857	-0.096

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
YI(-1)	-0.074468	0.104463	-0.712863	0.4876
X1	-2.228693	0.490366	-4.544962	0.0005
X2	-2.363013	0.371378	-6.362832	0.0000
X2(-1)	1.037856	0.316316	3.281077	0.0055
X3	1.656727	0.233904	7.082931	0.0000
X4	1.17E-06	4.75E-07	2.458528	0.0276
C	-5.822949	6.000709	-0.970377	0.3483

R-squared	0.881353	Mean dependent var	4.289300
Adjusted R-squared	0.830504	S.D. dependent var	3.010698
S.E. of regression	1.239500	Akaike info criterion	3.528495
Sum squared resid	21.50904	Schwarz criterion	3.876669
Log likelihood	-30.04919	Hannan-Quinn criter.	3.604057
F-statistic	17.33285	Durbin-Watson stat	2.201216
Prob(F-statistic)	0.000010		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

يتضح من نتائج التقدير لهذا الأنموذج بأن (٨٨,١٣%) من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي في ماليزيا تعود إلى تأثير مجموعة المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا الأنموذج، أما القيمة المتبقية (١١,٨٧%) فهي تشير إلى تأثير المتغيرات المستقلة غير الداخلة في أنموذج التقدير التي عادة ما يطلق عليها تسمية متغير حد الخطأ العشوائي. في حين تشير قيمة اختبار (F) المحتسبة إلى معنوية الأنموذج عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ودرجات حرية (١٧، ٤)، فضلاً عن أن اختبار (Klein) يشير إلى خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة.

إن قيم اختبار (t) المحتسبة تشير إلى معنوية جميع المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا الأنموذج عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ودرجات حرية (٤,١٧)، وكذلك تشير القيمة المحتسبة لاختبار (D.W) إلى خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

تشير نتائج التقدير لهذا الأنموذج إلى وجود علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين معدل النمو الاقتصادي والانفاق الاستثماري الخاص في ماليزيا، وإن هذه العلاقة غير منسجمة مع منطق النظرية الاقتصادية، فهي

تعني أن تغيراً في الانفاق الاستثماري الخاص بمقدار وحدة واحدة مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة سيؤدي إلى تغير معاكس في معدل النمو الاقتصادي بنحو (٢,٢٣) وحدة. لعل السبب في ذلك يعود في البداية تأثر ماليزيا بتداعيات الأزمة المالية الاسيوية عام ١٩٩٧ وما نتج عنها من ركود اقتصادي بسبب خروج الكثير من الاستثمارات الأجنبية من ماليزيا وما رافقها من عزوف الاستثمارات الخاصة في البلاد عن القيام بمهامها في الاقتصاد الوطني، هذا فضلاً عما حصل في نهاية المدة بعد أزمة كوفيد-١٩ التي تسببت في انخفاض معدلات النمو بشكل كبير في عام ٢٠١٩ ووصولها إلى نحو (-٥,٥٣%) في عام ٢٠٢٠ على الرغم من ارتفاع حجم الانفاق الاستثماري الخاص في هذه الأوقات.

كذلك أظهرت نتائج التقدير لهذا الأنموذج وجود علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين معدل النمو الاقتصادي والانفاق الاستثماري العام في ماليزيا، وإن هذه العلاقة غير منسجمة مع منطق النظرية الاقتصادية هي الأخرى، فهي تعني أن تغيراً في الانفاق الاستثماري العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة سيؤدي إلى تغير معاكس في معدل النمو الاقتصادي بنحو (٢,٣٦) وحدة. إذ تبين البيانات المستخدمة في بداية التحليل انخفاض معدل النمو الاقتصادي في ماليزيا على الرغم من ارتفاع حجم الانفاق الاستثماري العام في هذا البلد، والأمر نفسه حدث خلال الأعوام الأخيرة من مدة الدراسة، إذ تسببت تداعيات أزمة كوفيد-١٩ بانخفاض حاد في معدل النمو الاقتصادي على الرغم من ارتفاع حجم الانفاق الاستثماري العام خلال هذه المدة.

كشفت نتائج التقدير لهذا الأنموذج عن وجود علاقة طردية ذات تأثير معنوي كبير جداً بين معدل النمو الاقتصادي وإجمالي تكوين رأس المال في ماليزيا، وهذه العلاقة كانت منسجمة مع المنطق الاقتصادي، فهي تعني أن تغيراً في إجمالي تكوين رأس المال بمقدار وحدة واحدة مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة سيؤدي إلى تغير مقابل في معدل النمو الاقتصادي بنحو (٧,٠٨) وحدة.

كان لإجمالي القوة العاملة في ماليزيا تأثيراً معنوياً في معدل النمو الاقتصادي في هذا البلد، هذا ما أظهرته نتائج التقدير في هذا الأنموذج وذلك لأن القيمة المحتسبة لاختبار (t) كانت أكبر من قيمتها الجدولية (١,٧٤٠). إن طبيعة العلاقة الطردية الموجبة بين المتغيرين تعني أن تغيراً في إجمالي القوة العاملة بمقدار وحدة واحدة (مليون عامل) مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة سيؤدي إلى تغير مقابل في معدل النمو الاقتصادي بنحو (٢,٤٦) وحدة.

٢-٢-٧: اختبار كرانجر

من خلال البيانات التي تم الحصول عليها في الجدول (١٢) يتبين أن الفرق الأول لـdX_2 كان على علاقة سببية مع الفرق الأول لـ dY_i ، في حين الفرق الأول لـ dY_i لم يكن على علاقة سببية مع الفرق الأول لـ dX_2، وذلك لأن القيمة الاحتمالية الأولى (٠,٠٣٨٤) هي أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، في حين كانت القيمة الاحتمالية الثانية(٠,٨٧٥٢) أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥). وهذا يعني أن متغير نسبة الانفاق الاستثماري العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير يؤثر في النمو الاقتصادي في ماليزيا في الأجل

القصير، والأمر نفسه ينطبق على إجمالي تراكم رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي يتبين من بيانات الجدول نفسه أن الفرق الأول لـ dX_3 كان على علاقة سببية مع الفرق الأول لـ dY_i ، بينما الفرق الأول لـ dY_i لم يكن على علاقة سببية مع الفرق الأول لـ dX_3، وذلك لأن القيمة الاحتمالية الأولى (٠,٠٠١٤) هي أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، في حين كانت القيمة الاحتمالية الثانية(٠,٨٢٢٦) أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥). وهذا يعني أن متغير نسبة إجمالي تراكم رأس المال في ماليزيا إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير يؤثر في النمو الاقتصادي في ماليزيا في الأجل القصير.

تكشف بيانات هذا الجدول أيضاً عن أنه لم يكن هناك أي علاقة سببية بالاتجاهين بين كل من متغيري نسبة الانفاق الاستثماري الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير وإجمالي قوة العمل في الأجل القصير مع النمو الاقتصادي في ماليزيا في الأجل القصير، لأن القيم الاحتمالية جميعاً كانت أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥).

الجدول (١٢): اختبار السببية للعوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي للمدة ٢٠٠٠-٢٠٢١

Pairwise Granger Causality Tests
Country: Malaysia
Sample: 2000 2021
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
dX1 does not Granger Cause dYi	19	1.21683	0.3257
dYi does not Granger Cause dX1		0.13456	0.8752
dX2 does not Granger Cause dYi	19	4.15214	0.0384
dYi does not Granger Cause dX2		0.19800	0.8226
dX3 does not Granger Cause dYi	19	10.9692	0.0014
dYi does not Granger Cause dX3		0.69462	0.5157
dX4 does not Granger Cause dYi	19	0.01546	0.9847
dYi does not Granger Cause dX4		0.40012	0.6777

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

٢-٢-٨: اختبارات التشخيص

هناك اختبارات ثلاثة للتشخيص وهي على النحو الآتي:

أ-اختبار عدم ثبات التباين:

يوضح الجدول (١٣) نتائج اختبار عدم ثبات التباين للأنموذج المقدر من خلال اختبار ARCH، إذ يتبين أن قيمة المحتسبة لاختبار F كانت غير معنوية، وذلك لأن قيمتها الاحتمالية (٠,٢٥٣٧) كانت أكبر من (٠,٠٥)، كما أن قيمة R-squared البالغة (١,٤٢٧٠٠٩) كانت غير معنوية، وذلك لأن قيمة مربع معامل كاي(٠,٢٣٢٣) أكبر من ٠,٠٥، وهذا يعني خلو الأنموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات التباين.

الجدول(١٣): اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.385234	Prob. F(1,19)	0.2537
Obs*R-squared	1.427009	Prob. Chi-Square(1)	0.2323

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

ب-اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي:

يوضح الجدول (١٤) اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي، إذ يتبين أن قيمة (F) المحتسبة كانت غير معنوية، وذلك لأن القيمة الاحتمالية لها (٠,١١٨٠) كانت أكبر من (٥%) . كما أن قيمة R-squared البالغة (٥,٤٥٤٢٧٤) كانت غير معنوية، وذلك لأن قيمة مربع معامل كاي (٠,٠٦٥٤) هي أكبر من (٠,٠٥) وهذا يعني أننا نقبل بفرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة وإن الأنموذج خالٍ من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

الجدول (١٤): اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

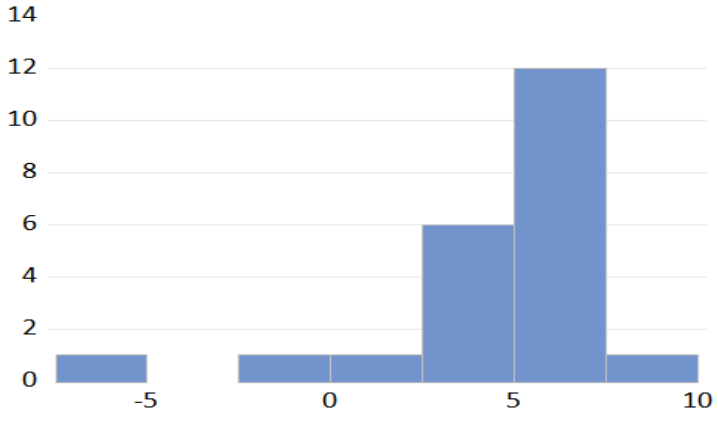
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	2.472364	Prob. F(2,15)	0.1180
Obs*R-squared	5.454274	Prob. Chi-Square(2)	0.0654

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

ج -اختبار التوزيع الطبيعي:

يلاحظ بأن مقياس Skeweness الذي يقيس التناظر والالتواء قدرت قيمته بـ (١,٨٩٦٨٦٤-) وأن قيمة المثلى لمقياس Skeweness التي تعبر عن التناظر تساوي الصفر، ويلاحظ بأن هذه القيمة كانت سالبة من جهة وهي أقل من الصفر من جهة أخرى، وهذا يدل على أن التوزيع غير متناظر وملتوٍ إلى جهة اليسار ، أما المقياس الثاني Kurtosis فيلاحظ أن قيمته قدرت بـ ٦,٦١٥١٧٩ أما القيمة المثلى لمقياس Kurtosis التي تعبر عن اعتدالية التوزيع فتقدر بـ ٣ وهذا يعني ان التوزيع متطاول وغير معتدل، أما اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera فقدر بـ ٢٥,١٧٣٤١، والقيمة الاحتمالية لهذا المقياس(٠,٠٠٠٠٠٣) هي أقل من ٠,٠٥ ، وبذلك سيكون القرار الاحصائي هو رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، وإن بيانات معدل النمو الاقتصادي لا تتبع التوزيع الطبيعي، ولا يأخذ شكل الجرس، وهي كما موضح في الشكل الآتي :

الشكل (٤): اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

النتائج والمقترحات

أولاً: النتائج

١- إن الاستنتاج الرئيس لهذا البحث هو أن نسبة الانفاق الاستثماري الخاص والعام إلى الناتج المحلي الإجمالي كان لهما تأثير سالب في معدل النمو الاقتصادي (2.228693-) و (2.363013-) على التوالي، ويعود السبب الأساس في ذلك إلى تكرار الأزمات العالمية التي تعرضت لها الحكومات الماليزية المتعاقبة التي تركت أثراً لم تتعاف منه إلا بعد مدة طويلة، الأمر الذي كان لزاما على الحكومات الماليزية تحمله من أجل استمرار تحسن أداء الاقتصاد الماليزي، مما تطلب الأمر زيادة في نسبة الانفاق الاستثماري العام إلى الناتج المحلي الإجمالي حتى مع الفترات التي عانى فيها الاقتصاد الماليزي من تباطؤ النمو أو انخفاضه أحياناً، ولهذا ظهرت العلاقة السالبة فيما بينهما، إذ وقع على عاتق الحكومات الماليزية المتعاقبة تنفيذ معظم البنى الارتكازية والاستثمارات العامة المهمة، ومعلوم أن الانفاق الاستثماري الخاص في جزء منه هو استثمار أجنبي مباشر لكن ما نتج عن هذه الأزمات هو هروب رأس المال الأجنبي وخسارة الاستثمارات المحلية وكذلك الحكومية، مما ترتب على ذلك عجز مستمر في الموازنة الحكومية، الأمر الذي قاد إلى حدوث تغيير في استراتيجيات الدولة الماليزية بتعزيز وتشجيع الاستثمارات للقطاع الخاص واعتباره قائداً لتسريع النمو الاقتصادي واقتصار دور الاستثمار الحكومي على تنفيذ البعض من مشاريع البنى الارتكازية والإشراف على تنفيذ برامج التنمية.

٢- كان لمتغير نسبة إجمالي التراكم الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي تأثيراً معنوياً موجباً (1.656727) في معدل النمو الاقتصادي في ماليزيا.

٣- بالرغم من انخفاض حجم تأثيره في النمو الاقتصادي(0.00000117)، إلا أن متغير إجمالي القوة العاملة كان له تأثير معنوي موجب في معدل النمو الاقتصادي في ماليزيا.

٤- نظراً للظروف غير الطبيعية والتحديات التي واجهت نمو الاقتصاد الماليزي، من هنا كانت بيانات معدل النمو الاقتصادي لا تتبع التوزيع الطبيعي، بالرغم من خلو أنموذج التقدير من مشكلة عدم ثبات التباين ومن مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

٥- أظهرت نتائج التقدير وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين المتغيرات المعتمدة في الأنموذج وأن الانحرافات في الأجل القصير تصحح بسرعة (١,٥١١٥٠١) تجاه القيمة التوازنية قصيرة الأجل خلال السنة نفسها، وهذا يشير إلى وجود سرعة التكيف عالية نسبياً في الأنموذج.

ثانياً: المقترحات

من خلال النتائج التي توصل اليها البحث فإنه بالإمكان تقديم البعض من المقترحات وكما يأتي:

١- إن الاستثمار الخاص كان له تأثير سالب في معدل نمو الاقتصاد الماليزي، ولأنه وفي جزء مهم منه هناك اعتماد على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، فإنه يتوجب على الحكومة الماليزية إعادة النظر في استراتيجيتها المعتمدة على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج كقائد للنمو بسبب الدور السلبي لهذه الاستثمارات وبخاصة في أعقاب أية أزمة يتعرض لها الاقتصاد الماليزي، وذلك بتطوير استثماراتها المحلية وتعزيز شراكتها الذكية بين الاستثمارين العام والخاص.

٢- العمل على تطوير أداء الاستثمارات المحلية وزيادة كفاءتها وبخاصة تلك المعتمدة على الموارد المحلية، وذلك بزيادة كفاءة العاملين فيها وخصخصة البعض من المشاريع الحكومية التي تؤثر سلباً في أداء الاقتصاد الماليزي وتعيق نموه، فضلاً عن العمل على توسيع التعاون ما بين الاستثمارات الخاصة والعامة.

٣- العمل على تكامل أداء كل من الاستثمارات الخاصة والعامة في البعض من المجالات، وذلك بوضع خطط مشتركة لتطوير أداء هذه الاستثمارات وتخصيص الموارد لكل منها.

References

Al-Abbasi, Marwan Abdul-Malik Thanoun and Al-Ali, Muslim Qasim Hassan (2018) The relationship between government and private investment and their impact on economic growth in a sample of Asian countries - a standard study for the period 1980-2009, Al-Rafidain Development, Supplement to Issue 119, Volume 37.

Al-Issa, Nizar Saad Al-Din and Qatf, Ibrahim Suleiman (2006) Macroeconomics Principles and Applications, first edition, Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution, Amman-Jordan.

Al-Qahwaji, Nizar Siddiq Elias (2007) Economic growth and the factors affecting it: an applied comparative study for the period (1990-2002), College of Administration and Economics, University of Mosul, doctoral thesis

Al-Masry, Bilal Muhammad Saeed (2016) Malaysia's experience in economic development (lessons learned), Faculty of Economics and Administrative Sciences, (Master's thesis), Al-Azhar University - Gaza.

Al-Mamouri, Mahdi Khalil Shadid (2015) The role of investment in GDP growth in the Kurdistan Region-Iraq for the period 2004-2012, Journal of the College of Administration and Economics, University of Babylon, Issue Eight

ALTUNÇ, Ömer Faruk and ġENTÜRK, Bilge ,2010, The Role of Public and Private Investment to Ensure Sustainable Macroeconomic Stability in Turkey , the 2nd INTERNATIONAL SYMPOSIUM ON SUSTAINABLE DEVELOPMENT,Sarajevo, Economy and Management Sessions, International Burch University, Bosnia and Herzegovina.

Belabed, Faiza and Slimani, Elias (2019) An attempt to present the pioneering Malaysian experience in managing economic crises, Journal of Quantitative and Qualitative Research in Economic and Administrative Sciences, Volume 1, Issue: 02

Choonga,Chee-Keong., Lawb, Siong-Hook and Pekc, Chuen-Khee(2015) The Linkages between Private and Public Investments in Malaysia: The Role of Foreign Direct Investment, International Journal of Economics and Management 9 (1).

E-AJAZ , MARYAM and ELLAHI , NAZIMA , 2012 , Public-Private Investment and Economic Growth in Pakistan: An Empirical Analysis , The Pakistan Development Review, Volume. 51, No. 4, PARTS 1 and 2 The 28th Annual General Meeting and Conference of the Pakistan Society of Development Economists , Pakistan .

Hussein, Muawiyah Ahmed (2014) Foreign direct investment and its impact on growth and economic integration in the Gulf Cooperation Council, King Abdulaziz University Journal, Volume 28, Issue 2, Kingdom of Saudi Arabia.

Mallick, Jagannath, 2016 ,Effects of government investment shocks on private investment and income in India , Indian Council for Research on International Economic Relations (ICRIER) , Working Paper, No. 315 , india.

Maarouf, Hoshyar (2003) Investments and Financial Markets, first edition, Dar Al-Safaa for Publishing and Distribution, Jordan.

World bank & IMF DATA
https://www.imf.org/en/Home
https://www.worldbank.org/en/home